

أثر المؤسسات الرسمية على الأداء الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL

The impact of formal institutions on economic performance in Algeria: An empirical study using ARDL approach

سي جيلالي هاشمي¹

¹ جامعة ابن خلدون – تيارت، الجزائر، مخبر تطوير الاقتصاد الريفي، hachemi.sidjilali@univ-tiaret.dz

تاريخ النشر: 2023/12/31

تاريخ القبول: 2023/12/31

تاريخ الاستلام: 2023/02/02

ملخص:

تعنى هذه الورقة البحثية بدراسة أثر المؤسسات الرسمية على الأداء الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1996 إلى 2020 باستخدام نموذج *ARDL* المقترح من قبل (Pesaran and 2001). توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المؤسسات الرسمية والأداء الاقتصادي، كما أظهرت النتائج أن لمؤشر حرية التجارة والاستثمار وعدم الاستقرار السياسي والفساد تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل، وتوصي الدراسة بضرورة الحد من الفساد وتعزيز الشفافية والحكومة في المؤسسات الرسمية لتحقيق نمو اقتصادي قوي ومستدام.

كلمات مفتاحية: المؤسسات الرسمية، الأداء الاقتصادي، الجزائر، *ARDL*.

تصنيفات JEL : O43، E02، C22

Abstract:

This research paper aims to study the impact of formal institutions on economic performance in Algeria during the period from 1996 to 2020 using the *ARDL* model proposed by Pesaran et al. (2001). The study found a long-term relationship between formal institutions and economic performance. The results also showed that the indicators of trade and investment freedom, political instability, and corruption have a negative impact on long-term economic growth in Algeria. The study recommends the need to combat corruption, enhance transparency, and improve

governance in formal institutions for strong and sustainable economic growth.

Keywords: formal institutions, economic performance, Algeria, ARDL.

Jel Classification Codes: O43, E02, C22

1. مقدمة:

تتفق معظم الدراسات التجريبية والأدبيات الاقتصادية، على الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الرسمية في الأداء الاقتصادي والنمو ، حيث تعرف المؤسسات على أنها " قواعد اللعبة في المجتمع" (Acemoglu & Robinson, 2010) ، فهي القيود التي استنبطها الإنسان والتي تشكل التفاعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهي تتألف من القيود غير الرسمية (العقوبات، المحظورات والجزاءات، التقاليد ولوائح السلوك)، والقواعد الرسمية (الدساتير والقوانين وحقوق الملكية). (North, 1991)

وتعد المؤسسات الاقتصادية والسياسية هي العامل الرئيسي المحدد للنتائج الاقتصادية (Acemoglu, Johnson, Robinson, & Thaicharoen, 2003) ، وتعتبر المؤسسات الرسمية عنصرا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية والمساهمة في الرفع من الأداء الاقتصادي، وهذا ما أكدته معظم الخبراء الاقتصاديين للاقتصاد المؤسسي بأن الجودة المؤسسية هي العامل الرئيسي لتحقيق النمو الاقتصادي ، ويؤكد كل من (Rodrik et al. 2002)، أن كفاءة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسلطة السياسية هي من تحدد الأداء الاقتصادي الكلي والتنمية الاقتصادية (Feldman, Hadjimichael, Kemeny, Lanahan, & Partridge, 2014) حيث تمتلك المؤسسات تأثير على السلوك والمحفزات في الحياة الواقعية، كما تمتلك أيضا القدرة على صياغة وتحديد نجاح الأمم أو فشلها، بالإضافة إلى ذلك فان المؤسسات تعد حاسمة في تحديد ما إذا كانت دولة ما تصبح فقيرة أم مزدهرة. (Acemoglu & Robinson, 2015) وعلى ضوء ما تقدم يمكننا طرح الإشكالية التالية: كيف تؤثر المؤسسات الرسمية على الأداء الاقتصادي في الجزائر؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة سنقسم الدراسة إلى ثلاثة أقسام، حيث سنتناول في القسم الأول موجز عن بعض الأدبيات والدراسات السابقة التي تناقش أثر المؤسسات الرسمية على الأداء الاقتصادي، ومن خلال القسم الثاني سنتطرق إلى تقييم نوعية المؤسسات الرسمية وتأثيرها على الاقتصاد

الجزائري، لتختتم الورقة البحثية بدراسة قياسية حول تأثير المؤسسات الرسمية على الأداء الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) وتكمن أهمية هذا البحث كونه أحد الموضوعات الأكاديمية المعاصرة التي يولي لها الباحثين وأصحاب المؤسسات الكبرى أهمية بالغة من أجل البحث والتحقيق في تأثير المؤسسات الرسمية باعتبارها عامل مهم يساهم في النمو والتنمية ومن شأنها أن تساهم في النجاح الاقتصادي لأي بلد.

2. الدراسات السابقة

أكدت العديد من الدراسات والأدبيات الاقتصادية والتجريبية أن المؤسسات الرسمية لها تأثير كبير على الأداء الاقتصادي للبلدان وفيما يلي سنستعرض أهم الدراسات التجريبية السابقة والتي ستخدم موضوع هذه الورقة البحثية.

في دراسة لـ (Vijayaraghavan & Ward, 2001) والتي تضمنت 43 بلدا في الفترة من 1975-1990، لمعرفة أهم المحددات المؤسسية (مؤشر الحكم الجيد، مؤشر حقوق الملكية، مؤشر الحرية، مؤشر الاستهلاك الحكومي) التي تؤثر على الاختلافات في معدلات النمو الاقتصادي، تبين أن هناك تأثيرا إيجابيا لكل المؤشرات على النمو الاقتصادي خاصة فيما يخص بحماية حقوق الملكية.

وقام (Nunnenkamp, 2003) بدراسة شملت 88 دولة من دول النامية بما فيها الدول العربية، تبين أن للمتغيرات المؤسسية أثر كبير على المتغيرات المتصلة بالسياسات الاقتصادية و النمو الاقتصادي في البلدان النامية، و تم ذلك من خلال قياس الإطار المؤسسي باستخدام مؤشرات الحوكمة الستة (06) و اختبار تأثير السياسات الاقتصادية على النمو، وأوضحت نتائج الدراسة أن هناك علاقة قوية بين جودة المؤسسات والسياسات الاقتصادية، و أن لهذه العلاقة أثر معنوي وإيجابي على النمو الاقتصادي .

تناولت دراسة لـ (Drury, Krieckhaus, & Luszti, 2006) دور العوامل السياسية في تحديد الأداء الاقتصادي للبلدان من خلال التفاعل بين مؤشرات الديمقراطية والفساد والنمو الاقتصادي لعينة تتكون من 100 بلد للفترة الممتدة من 1982 إلى غاية 1997، حيث أوضحت الدراسة بأن الفساد له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي كما أشارت إلى أن تعزيز الديمقراطية من شأنها أن تحد من الفساد وتساهم في خلق فرص من أجل الازدهار.

وأبرزت دراسة قام بها كل من (Khalil, Ellaboudy, & Denzau, 2007) أن البيئة القانونية والاقتصادية المناسبة يمكن لها أن تفسر التغيرات في الأداء الاقتصادي، وبينت الدراسة أن البلدان تتطور بشكل أسرع عن طريق إنفاذ حقوق الملكية، وتعزيز دور السلطة القضائية المستقلة، ومكافحة الفساد، وحرية الصحافة، وحماية الحقوق السياسية والحريات المدنية.

و في دراسة لـ (Yıldırım & Gökalp, 2016) والتي كان الهدف منها تحليل العلاقة بين المؤسسات والأداء الاقتصادي الكلي في البلدان النامية، تم أخذ عينة تتكون من 38 بلدا ناميا خلال الفترة 2000-2011، حيث كشفت نتائج التحليل أن مؤشرات الهيكل المؤسسي مثل سلامة النظام القانوني، واللوائح المتعلقة بالحوافز التجارية، وتقييد الاستثمارات الأجنبية، وحصة القطاع الخاص في النظام المصرفي، لها تأثير إيجابي على أداء الاقتصاد الكلي للبلدان النامية، كما تبين أن لمتغيرات مثل استقلال القضاء والنفقات الحكومية والتحويلات والإعانات والحريات المدنية والوصاية العسكرية لها أثر سلبي عن الأداء الاقتصادي الكلي.

تكشف دراسة لـ (Asghar, Qureshi, & Nadeem, 2020) والتي تحاول شرح تأثير المؤسسات على النمو الاقتصادي في الاقتصادات النامية لآسيا، تستخدم الدراسة بيانات بانل للفترة بين 1990-2013 لعينة تتكون من 13 دولة في آسيا، تظهر نتائج Panel ARDL أن للمؤسسات الرسمية تأثير إيجابي على الأداء الاقتصادي، وتوصي الدراسة على أنه من أجل زيادة النمو الاقتصادي، هناك حاجة ماسة إلى تحسين الجودة المؤسسية في البلدان الآسيوية المختارة.

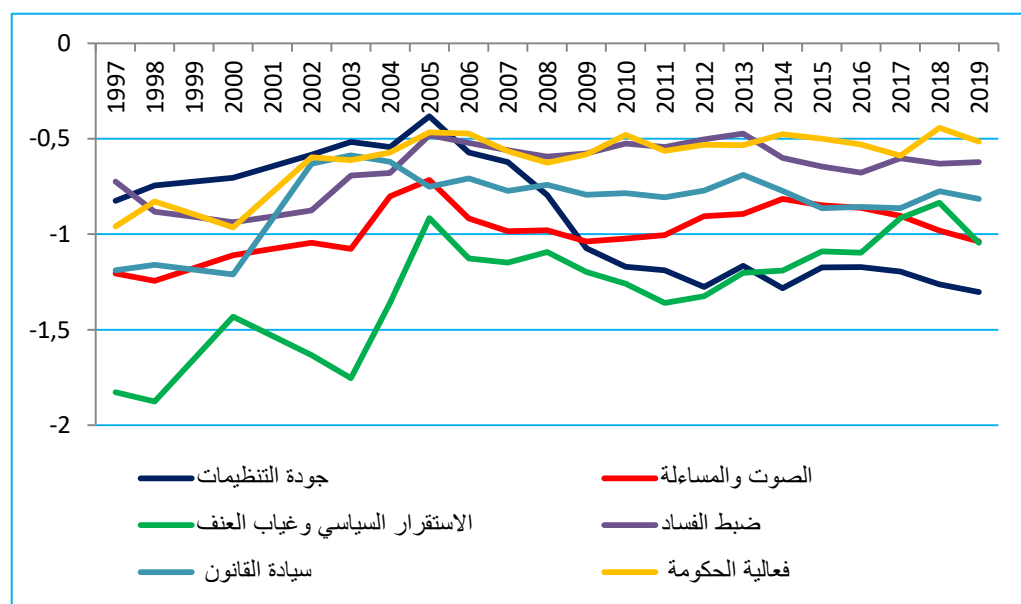
3. تقييم نوعية المؤسسات السياسية والاقتصادية في الجزائر

سنتناول من خلال تقييمنا لنوعية المؤسسات السياسية والاقتصادية في الجزائر أهم المؤشرات التي تستخدم في قياس جودة ونوعية المؤسسات والمتعلقة بمؤشرات الحوكمة العالمية (الاستقرار السياسي وغياب العنف، ضبط الفساد، سيادة القانون، الجودة التنظيمية، الصوت والمساءلة، فعالية الحكومة) ومؤشرات سهولة ممارسة الأعمال، مؤشرات الحرية الاقتصادية (حرية الأعمال، حرية التجارة، حرية الاستثمار) بالإضافة إلى مؤشر حماية حقوق الملكية.

1.3 مؤشرات الحوكمة في الجزائر:

تعرف الحوكمة على أنها "التقاليد والمؤسسات التي تمارس من خلالها السلطة في بلد ما" (Kaufmann, 2022, p. 222)، ولأجل قياس جودة ونوعية الإطار المؤسسي في الجزائر سوف نستخدم مؤشرات الحوكمة الستة (06) التي يصدرها البنك الدولي والشكل الموالي يوضح تطور مؤشرات الحوكمة في الجزائر للفترة الممتدة من 1996 إلى غاية 2020.

الشكل 1: تطور مؤشرات الحوكمة في ال جزائر للفترة من 1996-2020



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، مؤشرات الحوكمة العالمية

يظهر الشكل رقم 01 الضعف الكبير الذي تعاني منه الجزائر سواء في معيار المشاركة، المساءلة والاستقرار السياسي أو الفعالية الحكومية أو سيادة القانون، ويرجع السبب في ذلك إلى أزمة ثقة بين الحاكم والمحكوم (الإبراهيمي، 1999، صفحة 7)، فقد احتلت الجزائر في مؤشر الديمقراطية المرتبة 117 بمعدل 3.56 ، وفي مؤشر حرية الصحافة لسنة 2016 المرتبة 134 .

كما قد تفاقمت ملامح الاقتصاد الريعي من خلال ارتفاع معدلات البطالة وفقدان القوة الشرائية للدخل الثابت (مرتبات القطاع العام) ، لم تكن الحصيلة الحكومات المتعاقبة في الجزائر إيجابيا لا اقتصاديا ولا سياسيا (Addi, 2011) .

2.3 مؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر:

نحاول تقييم مدى فعالية مناخ الأعمال في الجزائر بالاعتماد على الجدول الآتي والذي يوضح تطور

مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال في الجزائر وفقا لتقارير الصادرة عن البنك الدولي:

الجدول 1: تطور مؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر للفترة بين 2017-2020

المواضيع	DB2017	DB2018	DB2019	DB2020
الترتيب في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	156	166	157	157
بدء النشاط التجاري	142	145	150	152
استخراج تراخيص البناء	77	146	129	121
الحصول على الكهرباء	118	120	106	102
تسجيل الملكية	162	163	165	165
الحصول على الائتمان	175	177	178	181
حماية المستثمرين الأقلية	173	170	168	179
دفع الضرائب	155	157	156	158
التجارة عبر الحدود	178	181	173	172
إنفاذ العقود	102	103	112	113
تسوية حالات الإعسار	74	71	76	81

المصدر: البنك الدولي، ممارسة أنشطة الأعمال

استنادا إلى تقرير البنك الدولي الأخير لسهولة ممارسة الأعمال واصلت الجزائر تراجعها في هذا

المؤشر إلى المرتبة 157 من أصل 189 دولة، بعدما كانت تحتل المرتبة 143 سنة 2011 والمرتبة 132

سنة 2009، ما يبين أن الجزائر ما زالت غير قادرة على إصلاح المناخ الاستثماري..

ومن خلال استقراءنا للمؤشرات الفرعية نلاحظ تراجعها في مؤشر بدء النشاط التجاري للمشروع

حيث تتطلب المرحلة 12 إجراء إلزاميا و14 وثيقة بمعدل 20 يوما لكل مرحلة، أما في ما يخص الحصول

على رخص البناء فإن الأمر يتطلب 19 وثيقة وإجراء، لذلك صنفت الجزائر في المرتبة 146، ومن جانب

آخر، صنف التقرير لسنة 2020 الجزائر في المرتبة 165 في تسوية الملكية، كما جاءت الجزائر في الرتبة

181 في مؤشر الاستفادة من القروض البنكية، مع الإشارة إلى عدم ليونة القوانين في هذا المجال، وهو ما جعل البنك الدولي يضع الجزائر ضمن أسوأ البلدان في هذا المؤشر، كما يتطلب عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير 400 مقارنة بـ 266.2 بدول MENA و 25.6 في دول OCDE، ويلاحظ عدم تمتع المستثمر بحماية أفضل حيث يواجه المستثمرون مشاكل عديدة في مجال تسوية الضرائب والرسوم.

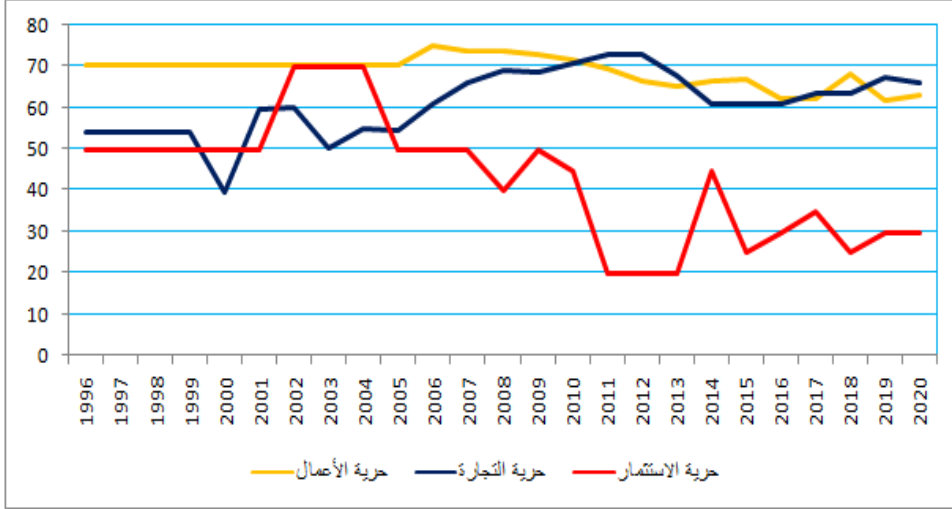
ساهم سلوك البحث عن الربح بشكل كبير في استثناء أوجه الفساد هذه ، مما جعل الأفراد يستعملون علاقاتهم الخاصة و معارفهم مع صناع القرار من أجل الحصول على الامتيازات التي أوجدتها هذه السلوكيات في معاملاتهم و تبادلاتهم، و هذا ما أوجد لدى المجتمع حالة من عدم الثقة وغياب العدالة ، و أدى إلى عدم المساواة في الفرص المتاحة أمام المتعاملين الاقتصاديين التي من المفروض أن توفرها المؤسسات الرسمية ، و التي أصبحت تفتقر للفعالية بسبب مقاومة المؤسسات غير الرسمية للتغيير، و وضعية مثل هذه سوف تزيد من تكلفة المبادلات التي يتحملها المتعاملون ، فتصبح بيئة الأعمال مناسبة أكثر بالنسبة للأفراد الذين يمتلكون شبة علاقات خاصة كبيرة ، فينقسم بذلك المتعاملون الاقتصاديون ، إلى متعاملين نشطين يمتلكون شبكة علاقات خاصة ضخمة، ومتعاملين غير نشطين لديهم شبكة علاقات خاصة ضيقة ، و حسب دراسة البنك الدولي من المفروض أن يؤدي هذا النوع من النظام إلى ارتفاع تكلفة المبادلات التي تتحملها المؤسسات التي لا تستفيد من العلاقات الخاصة مقارنة بتلك التي تستفيد منها من جانب الحصول على فرص الأعمال ، وهذا الوضع يشبه كثيرا الحالة التي يخلقها الاحتكار ، مما سوف يؤدي إلى فشل التحول إلى اقتصاد السوق. (مُجَّد، 2012، صفحة 67)

3.3 مؤشرات الحرية الاقتصادية في الجزائر:

سجلت الجزائر تراجع في مؤشرات الحرية الاقتصادية، حيث تراجع في مؤشر حرية الأعمال من 70 نقطة سنوات 1996 إلى غاية 2010 إلى 63 نقطة سنة 2020 مما يفسر تراجع أداء الأعمال في الجزائر، ونفس الأمر بالنسبة لمؤشر حرية التجارة والذي سجل هو الثاني تراجع من 70.7 نقطة عام 2010 إلى 66.2 نقطة سنة 2020، وكذلك مؤشر حرية الاستثمار الذي يسجل تراجع مستمر حيث

وصل سنة 2020 إلى 30 نقطة مقارنة بالسنوات السابقة والذي بلغ 70 نقطة عام 2002 و 2004، وهذا ما يفسر عزوف الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن الاستثمار في الجزائر والشكل الموالي يوضح ذلك:

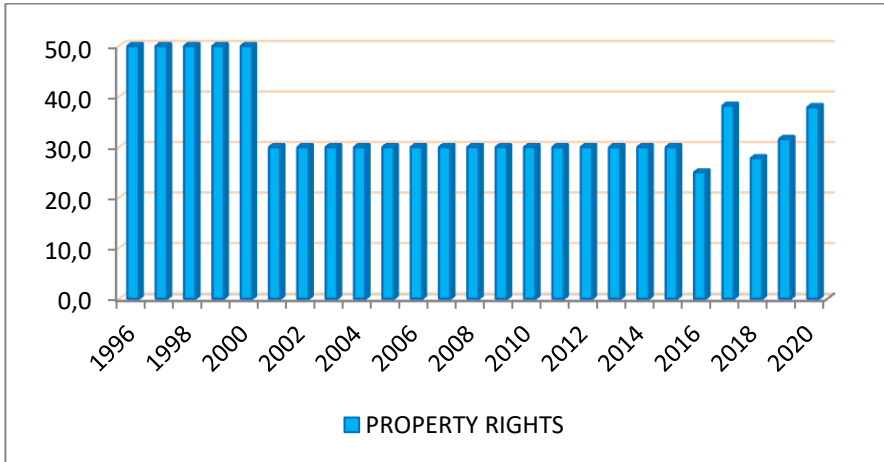
الشكل 2: تطور مؤشرات حرية الأعمال والتجارة والاستثمار في الجزائر للفترة بين 1996-2020



المصدر: Heritage Foundation، <http://www.heritage.org>

كما سجلت الجزائر مستويات متدنية في مجال حماية حقوق الملكية والتي تعتبر عنصراً هاماً في الهيكل المؤسسي للاقتصاد ولذلك، فقد أعطت التطورات الأخيرة في الاقتصاد السياسي أهمية أكبر لدور الدولة في تقنين وحماية هذه الحقوق وفيما يلي نعرض تطور مؤشر حماية الحقوق الملكية.

الشكل 3: تطور مؤشر حقوق الملكية في الجزائر للفترة بين 1996-2020



المصدر: Heritage Foundation، <http://www.heritage.org>

يوضح النموذج الاقتصادي (النيوكلاسيكي) أن النمو هو وظيفة من رأس المال والعمالة والإنتاجية الكلية لهذه العوامل. ويعمل هذا التفسير في اقتصاد متقدم حيث تتحد هذه المتغيرات الثلاثة بشكل إيجابي، في الاقتصاد الجزائري، المتغيرات من رأس المال والعمل والإنتاجية هي موجودة هنا أيضا و الظروف اللازمة للنمو، ولكنها لا ترتبط في ما بينها بشكل إيجابي وأنها ليست كافية، حسب دوغلاس نورث أن النمو الاقتصادي يحتاج إلى حكم جيد، وهذا الأخير هو نظام يعمل على أساس مبادئ الشفافية والمساءلة والإنصاف، ويتطلب ذلك إصلاحا مؤسسيا، أي إصلاحا في "قواعد اللعبة" وبناء سيادة القانون وهو مرادف لنقض الفوضى ، وإذا لم يكن هناك نظام سياسي يشجع على إرساء حقوق ملكية فعالة ونظام قانوني محايد و نزيه، فلن نصل إلى أي مكان (Samir, 2016, p. 5)، ومن بين أحد العقبات الأساسية التي تحول دون الانتقال إلى اقتصاد السوق هو غياب دولة حديثة. إن الاقتصاد الجزائري، في شكله الحالي، أكثر إدراكا لأهمية الانتقال إلى اقتصاد منتج، ولا يمكن هذا إلا من خلال الترتيبات المؤسسية المناسبة التي تعتمد إلى حد كبير على عمل من الدولة. (DAHMANI, 1999, p. 8)

إن المؤسسات القائمة على مبدأ سياسي غالبا تكون غير مؤيدة للديناميكيات الاقتصادية. ومن الواضح أن الإطار المؤسسي لاقتصاد السوق في الجزائر يمثل نقسا نسبيا مقارنة ببلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وهذا لا يخلو من أثر سلبي على جاذبية الإقليم لدخول رأس المال الأجنبي، وأظهرت دراسة قام بها البنك الدولي أن الجزائر تعاني "تخلف" نسبي في الإطار المؤسسي مقارنة بجيرانها المباشرين، وأشار البنك الدولي أن الدراسات المتعلقة بتطوير القطاع الخاص تبين أن الإطار القانوني لا يزال يتسم بعدم كفاية المعايير والقواعد المطبقة على عالم الأعمال، ولاسيما ما يتعلق منها إنشاء وتشغيل الشركات التجارية، نظام المنافسة والشفافية في المعاملات التجارية، الحماية الملكية الخاصة، ومن الإفلاس والتسوية القضائية، كما أن أوجه القصور الهيكلية متمثلة في بطء شبكة الحاسوب، وضعف نظم المقاصة بين المصارف. (Bellal, 2008, p. 3)

4. الدراسة القياسية لتأثير نوعية المؤسسات على النمو الاقتصادي في الجزائر

نحاول من خلال هذه الدراسة معرفة تأثير نوعية المؤسسات على النمو الاقتصادي في الجزائر ،

وذلك باستخدام طرق وأساليب القياس الاقتصادي، حيث سنقوم بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية من خلال الاعتماد على اختبار كل من Augmented Dickey-Fuller، Phillips-Perron. والجدول الآتي يوضح متغيرات الدراسة وفترة الدراسة والرمز المعبر عنه، وتبيان مصدر البيانات لكل متغير

جدول 2: المتغيرات المستخدمة في الدراسة

رمز المتغير	اسم المتغير	مصدر البيانات	فترة الدراسة
Y	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	World Bank	1996 – 2020
B.FR	مؤشر حرية التجارة	Heritage Foundation	
TR.FR	مؤشر حرية الأعمال		
Inv.P	ملف الاستثمار	ICRG	
GDP	نمو الناتج المحلي الإجمالي	World Bank	
COR	مؤشر ضبط الفساد	The Worldwide Governance Indicators	
PST	مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف		
RL	مؤشر سيادة القانون		

التعريف بمتغيرات الدراسة:

معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (Y): وهو يمثل المتغير التابع باعتباره مؤشرا للنمو الاقتصادي الذي شاع استخدامه في كل من أدبيات النظرية النيوكلاسيكية ونظرية النمو الداخلي المطورة من قبل ، (Romer (1986-1990 و Lucas (1988 ، كما أنه يشير إلى مقدار التغير في رفاهية الفرد طوال فترة الدراسة. Barro (1991)

مؤشر حرية التجارة (B.FR): ويقاس هذا المؤشر المعوقات الجمركية والغير الجمركية التي تواجه المصدرين والمستوردين بالإضافة إلى تقييم دور الحكومة في تحرير دخول وخروج السلع والخدمات

مؤشر حرية الأعمال (TR.FR): ويقاس هذا المؤشر حرية الأفراد في إنشاء وإدارة المشروعات دون تدخل الحكومة من خلال القواعد والإجراءات أو الضرائب والرسوم.

دليل قيمة مؤشرات الحرية الاقتصادية:

قيمة مؤشر	من 0 إلى أقل من 50	من 50 إلى أقل من 60	من 60 إلى أقل من 70	من 70 إلى أقل من 80	من 80 إلى 100
التصنيف	دولة غير حرة اقتصادية	دولة يغلب عليها غياب الحرية الاقتصادية	دولة معتدلة الحرية الاقتصادية	دولة ذات حرية اقتصادية شبه كاملة	دولة ذات حرية اقتصادية كاملة

ملف الاستثمار (Inv. P): يختص هذا المؤشر بتقييم العوامل التي تؤثر على الاستثمار والتي لا تشملها المكونات السياسية والاقتصادية والمالية، ويشمل متغير ملف الاستثمار على ثلاث مكونات فرعية وهي: نزاع الملكية، حرية تحويل الأرباح، تأجيل الدفع، ويتم التقييم على أساس 12 نقطة

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP): وهو مؤشر يقيس الأداء الاقتصادي الكلي، حيث تحدث التقلبات الاقتصادية عندما لا ينمو الناتج المحلي الإجمالي على نحو سلس، كما يمثل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أحد المؤشرات الرئيسية التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف (PST): ويقيس هذا المؤشر احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية أو عنيفة، بما في ذلك العنف بدوافع سياسية والإرهاب وهو مؤشر مركب يحوي على المتغيرات الشائعة في قياس عدم الاستقرار السياسي والمتمثلة في: التهديدات الإرهابية والعنف السياسي، التوترات العرقية، النزاعات المسلحة، الاضطرابات الاجتماعية، الانقلابات العسكرية، الطائفية في النطاق السياسي، التعديلات الدستورية

مؤشر ضبط الفساد (COR): يقيس هذا المؤشر مدى ممارسة السلطة العامة في تحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك الأشكال الصغيرة والكبيرة للفساد، فضلا عن "الاستيلاء" للدولة من قبل النخب والمصالح الخاصة فهو يفسر فعالية المبادرات في مكافحة الفساد والفساد في النظام السياسي في البلد.

حيث يقوم البنك الدولي بتقييم كل مؤشر للحكومة من -2.5 (الأداء السيئ) إلى +2.5 (الأداء الجيد)، وبما أن هذه الورقة البحثية تركز على تحليل أثر المؤسسات الرسمية على الأداء الاقتصادي في الجزائر فان كانت القيم إيجابية فهذا يدل على أداء جيد، أما إذا كانت القيم سالبة فهذا يدل على أداء سيئ، حيث تجرى هذه الدراسة على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى غاية 2020.

عرض النموذج:

الصيغة الرياضية للنموذج: وفقا لتقديرات النموذج واعتمادا على معطيات **EViews 9** تكون

الصياغة الرياضية كالآتي:

$$Y_t =$$

اختبار جذر الوحدة: Unit Root Test

من أجل تحديد منهجية القياس الاقتصادي يتطلب ذلك دراسة استقرارية السلاسل الزمنية من

خلال الاعتماد على اختبار كل من Augmented Dickey-Fuller، Phillips-Perron لتكون

النتائج وفق الجدول التالي:

جدول 3: نتائج اختبارات ADF، Phillips-Perron لاستقرارية متغيرات الدراسة

Variable (s)	Augmented Dickey-Fuller Test			Phillips-Perron Test		
	Level (s)	1 st diff	Integration	Level (s)	1 st diff	Integration
Y	0.2633	-7.1365	I(1)	-1.1774	-7.9773	I(1)
B.FR	-1.3201	-6.3597	I(1)	-1.1651	-7.3389	I(1)
T.FR	-2.0711	-6.2673	I(1)	0.8317	-6.6740	I(1)
INV	-2.2847	-4.8020	I(1)	0.3239	-4.2260	I(1)
GDP	0.1707	-7.1630	I(1)	-1.1813	-7.9218	I(1)
PST	-1.4505	-4.5515	I(0)	-2.9229	-6.4049	I(0)
COR	-1.4965	-4.1317	I(0)	-0.2167	-3.8611	I(0)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 9

ملاحظة: تمثل القيم الموضحة في الجدول إحصائية (t-Statistic)

يظهر من خلال اختبار استقرار متغيرات الدراسة أنها مستقرة من الدرجة **I(1)** و **I(0)** وبالتالي

فان هذه النتائج تسمح لنا بتطبيق منهجية (**ARDL**)، ويكتب نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية

الموزعة (**ARDL**) لمتغيرات الدراسة على الشكل التالي:

$$\Delta Y_t =$$

+c

اختبار علاقة التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود:

التكامل المشترك وفقا لـ (Pesaran, Shin, & Smith, 2001) في نماذج ARDL يتركز على اختبار الفرضية التالية:

$$\begin{cases} \mathbf{H}_0 : & \varphi_1 = \varphi_2 = \varphi_3 = \varphi_4 = \varphi_5 = \varphi_6 = \varphi_7 = 0 \\ \mathbf{H}_1 : & \varphi_1 \neq \varphi_2 \neq \varphi_3 \neq \varphi_4 \neq \varphi_5 \neq \varphi_6 \neq \varphi_7 \neq 0 \end{cases}$$

يعتمد الاختبار على إحصائية **F-statistics**، والقرار يكون على النحو التالي: إذا كانت قيمة

F-stat أكبر من الحد العلوي للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك،

أما إذا كانت **F-stat** أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل

مشترك. أما إذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر **F** تقع ما بين الحد الأعلى والحد الأدنى للقيم

الحرجة المقترحة من قبل (Pesaran and al (2001)، عندها لا يمكن أن نقرر.

جدول 4: اختبارات الحدود

ARDL Bounds Test		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	18.16919	6
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.12	3.23
5%	2.45	3.61
2.5%	2.75	3.99
1%	3.15	4.43

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 9

يوضح الجدول رقم 04 أن قيمة **F-stat** تساوي 18.16 وبالتالي فهي أكبر من الحد العلوي **I1 Bound** للقيمة الحرجة عند مختلف درجات معنوية (1%، 2.5%، 5%، 10%)، وبالتالي نرفض فرضية عدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل..

تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL):

اعتمادا على **Akaike info criterion (AIC)** تم تحديد فترات التباطؤ، و تبين أن النموذج (1, 0, 1, 0, 1, 1, 1) هو النموذج الأمثل، وفيما يلي يوضح الجدول التالي أن معامل التحديد المصحح **Adjusted R-squared** بلغ 0.99 ، وبالتالي فإن المتغيرات المفسرة (مؤشر حرية التجارة ومؤشر حرية الأعمال ومؤشر ملف الاستثمار ومؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر الاستقرار السياسي ومؤشر الفساد) تشرح بنسبة 99 % المتغير التابع والمتمثل في (النمو الاقتصادي).

جدول 5 : تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: Y				
Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 0, 1, 1, 1)				
Sample: 1996– 2020				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t–Statistic	Prob.
D(B_FR)	–0.001481	0.002664	–0.555940	0.5885
D(T_FR)	–0.002218	0.001022	–2.169342	0.0509
D(INV.P)	–0.037810	0.009522	–3.970735	0.0019
D(GDP)	0.970139	0.002568	377.781976	0.0000
D(PST)	–0.080439	0.034020	–2.364460	0.0358
D(COR)	0.154953	0.101967	1.519632	0.1545
CointEq(–1)	–0.092830	0.043602	–2.129017	0.0547
Cointeq = Y – (–0.0160*B_FR –0.0521*T_FR –0.4073* Inv.P + 0.6798*GDP –0.4312*PST –0.5878*COR + 5.6599)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t–Statistic	Prob.

B_FR	-0.015952	0.035296	-0.451968	0.6594
T_FR	-0.052114	0.024857	-2.096590	0.0579
INV.P	-0.407303	0.194963	-2.089124	0.0587
GDP	0.679751	0.154069	4.412005	0.0008
PST	-0.431244	0.435440	-0.990364	0.3415
COR	-0.587789	0.677368	-0.867755	0.4025
C	5.659946	5.120010	1.105456	0.2906
R-squared = 0.99		Prob(F-statistic) = 0.000000		
Adjusted R-squared = 0.99		Durbin-Watson stat = 1.838135		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 9

من خلال الجدول رقم 05 الموضح أعلاه يتبين أن معامل الإرجاع أو بما يسمى معامل تصحيح الخطأ لديه معنوية إحصائية وله إشارة سالبة $ECM(-1) = -0.09$ فهذه الإشارة السالبة تؤكد تقارب التوازن من المدى القصير إلى التوازن في المدى الطويل.

1.4 النتائج ومناقشتها:

يشير اختبار الحدود إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة ويظهر تقدير نموذج (ARDL) الموضح في الجدول رقم 05 إلى تأثير سلبي لمؤشر حرية الأعمال وحرية التجارة ومؤشر ملف الاستثمار ومؤشر عدم الاستقرار السياسي والفساد على النمو الاقتصادي على المدى الطويل الأجل. يتضح أن الزيادة بنسبة 1% في مؤشر حرية الأعمال سيؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة 0.01% ، ويظهر مؤشر حرية التجارة أثر سالب ومعنوي على النمو الاقتصادي، كما تبين أن الزيادة في مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي بـ 0.67% ، وأشارت النتائج إلى وجود أثر سالب وغير معنوي لمؤشر عدم الاستقرار السياسي والفساد على النمو الاقتصادي في الجزائر.

2.4 الاختبارات التشخيصية للنموذج:

1.2.4 اختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء:

نستخدم اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test، ونتأمله

موضحة فيما يلي: فرضية العدم (H_0): لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار.

جدول 6: اختبار LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.418379	Prob. F(2,10)	0.1391
Obs*R-squared	7.823959	Prob. Chi-Square(2)	0.1200

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 9

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05 ومنه نقبل الفرضية العدمية التي

تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار.

2.2.4 اختبار تجانس التباين Heteroskedasticity Test ARCH:

نستخدم اختبار ARCH و نتأمله موضحة في الجدول أدناه:

جدول 7: اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

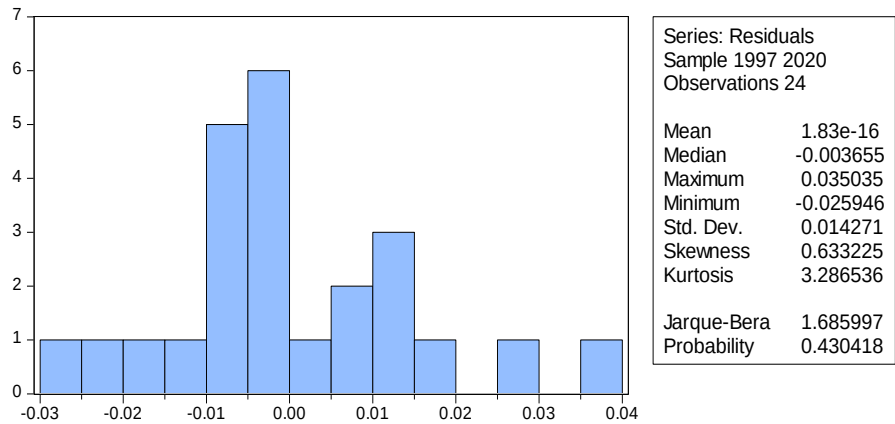
F-statistic	2.226133	Prob. F(1,21)	0.1506
Obs*R-squared	2.204459	Prob. Chi-Square(1)	0.1376

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 9

يظهر من خلال اختبار ARCH أن القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05 ومنه نقبل الفرضية

العدمية التي تنص على تجانس تباين الأخطاء.

3.2.4 اختبار التوزيع الطبيعي Nomality test Jarque-Bera: نتائجه مبينة في الشكل التالي:



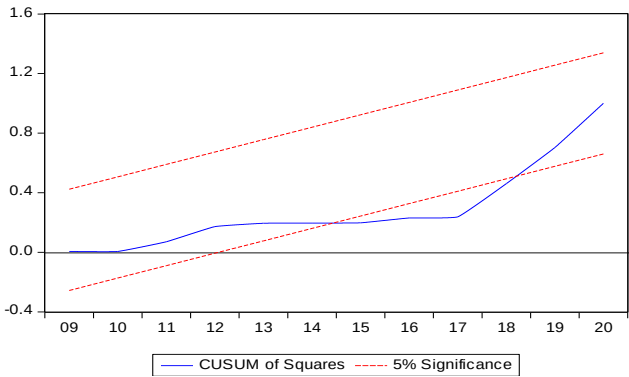
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 9

القيمة الاحتمالية ل Jarque Bera (0,4304) هي أكبر من مستوى معنوية 5%، و بالتالي بواقى تقدير الانحدار تتبع التوزيع الطبيعي.

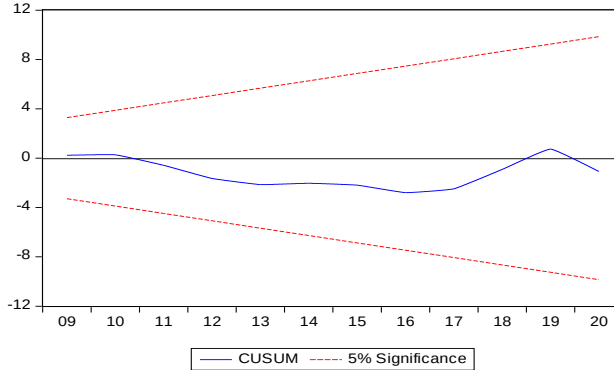
3.4 اختبار استقرار النموذج:

اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين القصير والطويل سوف تتم من خلال اختبارين تم اقتراحهما من قبل Brown, Durbin, and Evans (1975) هما: اختبار المجموع التراكمي للبواقى المعادة (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقى المعادة (CUSUM of Squares)

الشكل 4: اختبار (CUSUM of Squares)



الشكل 5: اختبار (CUSUM)



يتضح من الشكل رقم 04 أن المعاملات المقدرة للنموذج غير مستقرة هيكليا خلال فترة الدراسة، نظرا لوقوع الرسم البياني لاختبار (CUSUM of Squares) خارج الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، في حين يظهر الشكل رقم 05 أن المعاملات المقدرة للنموذج مستقرة هيكليا خلال فترة الدراسة نظرا لوقوع الرسم البياني لاختبار (CUSUM) داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، ويرتبط عدم الاستقرار في النموذج بقضايا الفساد المتفشي في قطاع الأعمال وقطاع الطاقة، حيث أشار مؤشر إدراك الفساد لعام 2020 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية ، بأن الجزائر احتلت المرتبة 104 عالميا من أصل 180 دولة بمعدل 36 نقطة من أصل 100.

5. خاتمة:

تساهم هذه الورقة البحثية في تحليل وقياس أثر المؤسسات الرسمية على الأداء الاقتصادي، تبين أن للمؤسسات الرسمية تأثير كبير على بيئة الأعمال في الجزائر من خلال إطارها التشريعي والتنظيمي. حيث تقوم المؤسسات الرسمية بوضع القوانين والسياسات التي تحكم النشاط الاقتصادي في البلاد، وتشمل قوانين الاستثمار والتجارة والعمل والضرائب، إن تأثير هذه القوانين والسياسات يمكن أن يكون إيجابيا عندما تكون مشجعة للأعمال التجارية وتحفز على الاستثمار، أو يمكن أن يكون سلبيا عندما تكون غير فعالة. لذا فإن الاقتصاد الجزائري لا يمكنه تحقيق الأداء الاقتصادي الجيد إلا من خلال بناء وتطوير مؤسسات فعالة لإنجاح سياسات الإصلاح والانفتاح الاقتصادي، والإصلاح المؤسسي يبدأ من إصلاح النظام

السياسي الذي يشجع على حماية الحقوق الملكية و إقامة نظام قانوني نزيه والحد من مختلف مظاهر الفساد التي تؤثر بشكل سلبي على الأداء الاقتصادي والسياسات الاقتصادية التي تتبناها الدولة.

6. قائمة المراجع:

1. Acemoglu, D., & Robinson, J. A. (2015). 'WHY NATIONS FAIL..'. NEW YORK REVIEW OF BOOKS, 59(13).
2. Acemoglu, D., & Robinson, J. (2010). The role of institutions in growth and development (p. 135). *World Bank Publications* , 02-33.
3. Acemoglu, D., Johnson, S., Robinson, J., & Thaicharoen, Y. (2003). Institutional causes, macroeconomic symptoms: volatility, crises and growth. *Journal of monetary economics*, 50(1) , 49-123.
4. Addi, L. (2011). LE RÉGIME ALGÉRIEN APRÈS LES RÉVOLTES ARABES. *Mouvements* , 94.
5. Ali, A., & Crain, W. M. (2001). Institutional Distortions, Economics Freedom, and Growth. *Cato J.*, 21, 415 .
6. Asghar, N., Qureshi, D. S., & Nadeem, M. (2020). Institutional quality and economic growth: Panel ARDL analysis for selected developing economies of Asia. *South Asian Studies*, 30(2) .
7. Bellal, S. (2008). Changement institutionnel et ´économie parelle en Algérie quelques enseignements. *Revue du Chercheur* , 1-9 .
8. DAHMANI, A. (1999). L'état dans la transition à l'économie de marché L'expérience algérienne des réformes. *Cahiers du CREAD n°50*, 4-ème trimestre , 47-69.
9. Drury, A. C., Kriekhaus, J., & Lusztig, M. (2006). Corruption, democracy, and economic growth. *International Political Science Review*, 27(2) , 121-136.
10. Feldman, M., Hadjimichael, T., Kemeny, T., Lanahan, L., & Partridge, M. P. (2014). Economic Development: A Definition and Model for Investment.
11. Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2011). The worldwide governance indicators: methodology and analytical issues. *Hague Journal on the Rule of Law*, 3(2) , 220-246.
12. Khalil, M., Ellaboudy, S., & Denzau, A. (2007). The institutions and economic development in the OECD. *International Research Journal of Finance and Economics*, 12 , 67-79.
13. North, D. C. (1991). Institutions STÖR. *The Journal of Economic Perspectives*, 5(1) .
14. Nunnenkamp, P. (2003). Economic policy, institutional development, and income growth:.. How Arab countries compare with other developing countries (No. 1183). *Kiel Working Paper* .

15. Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. . *Journal of applied econometrics*, 16(3) , 289-326.
16. Samir, B. (2016). L'émergence de l'économie Algérienne au rythme de la crise actuel. *REVUE Des économies 5 nord Africaines* , 5-6 .
17. Vijayaraghavan, M., & Ward, W. A. (2001). Institutions and economic growth: empirical evidence from a cross-national analysis. *Clemson University* .
18. Yıldırım, A., & Gökalp, M. F. (2016). Institutions and Economic Performance: A Review on the Developing Countries. *Procedia Economics and Finance*, 38 , 347-359.
19. أحمد طالب الإبراهيمي. (1999). *المعضلة الجزائرية الأزمة والحل*. الجزائر: دار الأمة الطباعة للنشر والتوزيع.
20. شكوري سيدي محمد. (2012). *وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري*.
<http://dspace.univ-tlemcen.dz/handle/112/2414>